إشكاليات دراسات الجمهور في البحوث الاعلامية

أ.د.احمد عبدلي

مخبر الدراسات الدعوية والاتصالية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة

منشور في الكتاب الجماعي

سؤال المنهج في العلوم الاجتماعية :بين الخرائط الفلسفية والإجراءات البحثية

اشراف أ.د عبدالرزاق بلعقروز

الطبعة الأولى دار النشر: منتدى المعارف 2019

iSBN 6144281703, 9786144281703

الملخص

تعد أبحاث الجمهور الإعلامي والاتصالي مجالا بحثيا حديثا ومهما، لما يوفره من معارف عن جمهور وسائل الاعلام والاتصال ،في بنائه وتكوينه وعادات وانماط تعرضه لهذه الوسائل، وكذا حاجاته منها والاشباعات التي يحققها من هذا التعرض، حيث تهدف إلى التعرف على خصائصه وسماته وتركيبته السوسيوثقافية ، والمجال القيمي الذي ينتمي اليه ،ومعتقداته واتجاهاته وآرائه ، وأنماط تفاعله مع مختلف الوسائل المحيطة به ... وغيرها من الموضوعات ذات الأغراض المرتبطة بأغراض دراسته .كما تسهم في دراسة سلوك التعرض وحدود وما يترتب عنه من أثار ظاهرة وخفية أنية ومستقبلية ، واليات تفاعلها مع باقي الأنساق الاجتماعية والثقافية الأخرى تأثيرا وتأثرا ، ويعد الانسان الموضوع الأساسي لها بوصفه مشاهدا للقنوات التلفزيونية، أو قارئا للمكتوب ،أو مستمعا للقنوات الاذاعية أو مستخدما للوسائط الاتصالية المتنوعة.

1-دراسات الجمهور في العالم العربي خلفية تاريخية

ظهرت الحاجة إلى دراسات الجمهور في الأوساط الاكاديمية الغربية أول الأمر، نتيجة تزايد تعقد الظواهر الإعلامية وتداخلها، والتطور المتسارع لوسائل الاعلام وتنوع مضامينها، والنمو المطرد لقوتها وهيمنتها على الجمهور ، واللافت للانتباه أن هذه الدراسات ظهرت وتطورت في ظروف سياسية وثقافية وعسكرية متداخلة، ولذا طوعت مثل هذه الدراسات لتحقيق أغراض متنوعة منها محاربة المد الشيوعي أول الامر في أمريكا وأروبا ، من خلال متابعة هذا الجمهور والتعرف على اليات توجيهه والسيطرة عليه وتحصينه ضد الدعاية المعادية، ثم تطورت إلى الأغراض الاقتصادية التجارية الربحية، حيث وظفت بشكل كثيف للتعرف على خصائص الجمهور ورغباته وميولاته وعاداته الشرائية...الخ، ، وهو ما شكل قاعدة بيانات بحثية تتوسع من خلالها قاعدة التصنيع انطلاقا مما يرغب فيه الجمهور ، وتصنيع رغبات ها الجمهور أيضا ، وهو ما ينسحب أيضا على المجال السياسي فقد كان لانفتاح المناخ الديمقراطي والتوسع في حرية الراي والمعتقد ،دورا مهما في ازدهار دراسات الجمهور التي توظف سياسيا لأغراض معرفة نوايا التصويت واتجاهات الراي العام، ثم التنبؤ به، وأخيرا التحكم فيه.

عرفت البيئة العربية لاحقا- خصوصا مرحلة الستينات من القرن الماضي – هذا الاتجاه البحثي من خلال أساليب وطرق مختلفة منها البعثات الدراسية العلمية حركة الترجمة...طبقت من خلالها نفس الطرق والأساليب المنهجية في دراسة الجمهور العربي واتجاهاته نحو القضايا المختلفة ، وقد تساوقت الكثير من هذه الدراسات مع التوجهات السياسية والايديولوجية للأنظمة العربية التي انصب جهدها على فكرة التنمية الشاملة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وكيفية اخراج مجتمعاتها من حالة التخلف والجمود والركود الطويل نتيجة الظروف التاريخية ، إلى حالة من الحداثة والعصرنة ، وفي هذا الاطار أنجزت بحوث تتعلق بالأسرة والمجتمع والأفراد واتجاهاتهم نحو قضايا التحضر ، تعليم المرأة ،حرية المرأة ،تحديد النسل ،الخيارات السياسية و الايديولوجية ... وغيرها من الموضوعات الأخرى إما ذات البعد القُطري (بفتح الحاء) أو الاقليمي أو القومي أو الدولي .

ومن ناحية أخرى يرتبط هذا التحول في بعده المنهجي بالتحول من الدراسات الكيفية القائمة على الاستقراء والاستنباط، أو المناهج التقليدية، الى تبني المناهج الجديدة التي تقترب من التجريبية، أي محاولة دراسة الظواهر من خلال التحويل الكمي الاحصائي للظاهرة الإعلامية والاتصالية، متأثرة ومرتبطة بالنموذجين الوضعي والسلوكي، حيث استمدت علوم الاعلام والاتصال ،الكثير من المنطلقات والمفاهيم والاطر النظرية والمنهجية من هذه النموذجين وفي هذا الاطار ركزت بحوث الاعلام على تأثيرات وسائل الاعلام في الجمهور اعتمادا على ما يعرف بدراسات الجمهور (شومان، 2016، صفحة 23)

غير أن غالبية هذه الدراسات عانت من مشاكل جمة منها المنهجي ومنها النظري، مما انعكس على جودتها وصحة بياناتها ودقتها ومصداقيتها أحيانا، ومرد ذلك إلى إشكاليات تضرب في صميم البناء الفكري والفلسفي للاختيارات المنهجية والنظرية، وكذا إشكالية الاسقاط التعسفي لفرضيات نظرية مستمدة من التجربة الغربية، ومحاولة اختبارها في البيئة العربية على قاعدة المشاكلة والتجانس –بقصد أو دون قصد–، على ما بينهما من اختلاف وتمايز ثقافي عقائدي حضاري نفسي.

-في الحاجة الى دراسات الجمهور

الجمهور:

مجموعة من الناس يتعرضون لوسائل الاعلام[1]

الحشد

1-مشكلات الدراسات الميدانية الإعلامية

تعاني دراسات الجمهور في العالم العربي الكثير من المشكلات المنهجية والنظرية ،تجعل من دراستها بمثابة اقترابات، تحول دون التعرف على حقيقتها وما هيتها ومنها: الشروخ بين النظرية قاعدة التحليل و الظاهرة وخصوصيتها وتميزها الثقافي الحضاري ، الذي يتم القفز عليه عادة ، وكذا عدم وضوح البناء المنهجي خصوصا ما تعلق بداية من المنهج إلى المقاييس والاختبارات وصولا الى بالعينات ، التعسف في تفسير الظاهرة لاحقا ،كما قد يمتنع المبحوث عن الادلاء برأيه الصريح أو اتجاهه الحقيقي ، ويستعيض عنها بالتمويه والنكران والاختلاق وربما الكذب ، فضلا عن غياب معلومات دقيقة عن طبيعته الاجتماعية والتعلمية وغيرها من المتغيرات التي تسمح بالتعرف عليه، أضف إلى ذلك التركيبة السياسية والإدارية والأيديولوجية لهذه البيئية والتي تفتقد الى مناخ حر يسمح بممارسة بحثية خارج الأطر والخطوط المحددة سلفا ،وهو ما يفسر ضعف دراسات الرأي العام في الوطن العربي وعدم قدرتها على التنبؤ بالظواهر ولنا في أحداث ما عرف "بالربيع العربي" المثال البارز.

وتتنوع المشكلات التي تعترض دراسات الجمهور في البيئة العربية، حيث يمكن أن نفصلها في العناصر الاتية:

[1] **Emmanuel Fraisse, QUE MESURE-TON QUANDON MESURE L'AUDIENCE ?,** *HERMÈS 37, 2003*

1-مشكلات الأطر النظرية والمنهجية

المشكلة المفهومية

ج-المخيال

ويقدم الدكتور عزي عبد الرحمان عدة مؤاخذات على مفهوم الرأي العام على النحو الاتي:

-أن ما يسمى "الرأي العام " لا يعني فئة اجتماعية أو سياسية أو جغرافية أو أثنيه محددة، بل يختزل هذه الفئات المتنوعة في مواقعها وأهدافها في كتلة خيالية تفترض الوجود في الوقت الذي لا نجد ما يؤسسها في حقيقة الواقع

-انه لا يمثل كيانا مستقلا بأي معيار، ذلك أن هذا الرأي يتأسس من خلال ما تبثه وسائل الاتصال الجماهيرية أساسا ويصعب تصور مثل هذا الرأي في المجتمع لا توجد فيه هذه الوسائل بشكل واضح.

-انه ظاهرة آنية وظرفية وليس مؤسسة اجتماعية تاريخية كما هو مفهوم الأمة أو العصبية ...يستتبع ذلك عزل المؤثرات التاريخية والاجتماعية والحضارية التي تتدخل لا محالة في تشكيل هذا الرأي.

-أن هذا المفهوم كما ظهر في السياق الغربي ارتبط بعدد من المتغيرات تتمثل في تقلص ظاهرة الأمية وانتشار التعليم وتزايد مشاركة الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية ( )[1].

-بالنظر إلى هذه الاعتراضات يقترح الأستاذ استبدال هذا المفهوم بمفهوم أخر وهو "المخيال الإعلامي" والذي يعني :حالة تتضمن المشاعر النفسية الاجتماعية التي تتكون بفعل ما يتعرض له الجمهور العربي والإسلامي من محتويات وسائل الاتصال من جهة وبفعل ما يحمله هذا

[1] - المرجع السابق، ص51

الجمهور من مخزون تراثي وأسطوري من جهة أخرى ويعكس تعبير المخيال نمطا من التصور الذي هو في طور التكوين ومن ثم لا يمكن تحديد طبيعته ومراحل تطوره بسهولة إذ تتداخل الذاكرة التاريخية بصورة مشوهة بفعل عصور الانحطاط والظاهرة الاستعمارية مع محاولة وسائل الاتصال القفز فوق التاريخ والواقع ...ويحمل المخيال طبيعة مميزة إذ انه لا يرتبط بالضرورة بنسق إيديولوجي معين ...كما انه لا يمتثل لمثالية تسعى إلى تجاوز الواقع بل هو نسيج من القيم الأسطورية الراسخة في شعور الإنسان العربي ولا شعوره والقيم المصنعة الواردة إليه عبر وسائل الاتصال ...ويقسم الأستاذ هذا المخيال إلى نوعين:

-المخيال الإعلامي المجسد: وهو الذي يعبر عن نفسه من خلال تفاعله مع الأحداث التي ترد إليه عبر قنوات الاتصال.

-المخيال الإعلامي المجرد: وهو الذي ينشا من خلال الأسس التاريخية التي أفرزتها التراكمات التراثية العربية والإسلامية في تفاعلها مع الزمان والمكان في مختلف مراحل تطورها ([1])

1-3-مشكلات تتعلق بالخلفيات النظرية للبحث

انعكس الإخفاق في تطويع وتبيئة المفاهيم الوافدة وتهذيبها وإعادة إنتاجها بما يستجيب لطبيعة البناءات الثقافية والحضارية الخاصة ، على المرتكزات النظرية وفروضها التي يتم تبنيها لتفسير الظواهر الاجتماعية ، وفي الواقع المشكلة أعمق من حصرها في الظاهرة محل البحث بل تمتد في عمق الدرس السوسيولوجي العربي بأكمله ، نتيجة ظروف خاصة، بعضها موضوعي وبعضها عمدي نتيجة الانغماس الأيديولوجي لبعض الباحثين وتحمسهم وانتصارهم لاتجاه دون اخر ، وإنكار البعض لوجود ما يمكن تسميته "إسهام عربي إسلامي" يعتد به ، ويخوضون حربا دعائية ساخنة ضد نموذج ما ويستنفذون طاقاتهم في حوار أيديولوجي مصطنع وزائف لا يعبر من بعيد أو من قريب عن مذهبيتهم وخصوصياتهم الثقافية[2]،

---

[1] -المرجع السابق، ص66-70

[2] -محمد محمد امزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، ط4، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا ،2008، ص281

ولا تعد الدراسات الإعلامية الميدانية عموما ودراسات جمهور وسائل الاعلام والاتصال استثناء في هذا المجال، وتتلخص هذه الازمة في اعتماد الأطر النظرية الغربية القائمة أسس نفسية وثقافية وايدلوجية تستجيب لمبتنيات بيئتها الخاصة، وقد أدى اهمال الطابع المحلي أو المتغيرات القيمية والثقافية والنفسية والاجتماعية الخاصة بطبيعة الانسان العربي المسلم، الى تكوين صور مشوهة عن الواقع الاجتماعي للمبحوث، وتأويل غير منصف لتفاعله مع وسائل اعلامه واتصاله.

دأبت دراسات استخدامات واشباعات الجمهور لوسائل الاعلام، على طرح سؤال مركزي: ماذا يفعل الجمهور بوسائل الإعلام؟ وهو السؤال المركزي الذي ينطلق عادة منه التحليل الموسع المبني على "نشاط" وخبرة هذا الفرد، التي تمكنه من "انتقاء" المحتوى و"فهمه" فهو "ايجابي" "نشط"(يقبل أو يرفض في إطار تأثير مدركاته ما يتعرض له من أفكار وموضوعات) [1] و"يقظ"، والغريب أن الأبحاث في هذا الحقل تستنفر جهدها لاحقا لمطاردة هذا النشط اليقظ، لتبين الآثار المترتبة عن استخدامه لهذه الوسائل.

ويبدو أن هذه النظريات قد بالغت في تقدير "الكفاءة الذاتية" للجمهور في تعامله مع النصوص والمضامين الإعلامية المختلفة ،وأحالت مسؤولية إدراك المعنى على كاهل الملتقي لا غير، ويمكن أن تكون هذه النظرية مفهومة إلى حد بعيد في الفكر الغربي إذ تنسجم مع ذهنيته الحداثية والمابعد حداثية المستندة إلى أرضية علمانية ،المتشكلة في إطار نزعة "موت المؤلف"، المستمدة أصلا من فلسفة عصر النهضة حيث جعل إنسان الغرب نفسه المرجع والمصدر الوحيد له والمركز الوحيد للكون حواليه ،أي جعل نفسه القسطاس والميزان الوحيد لحياته البائسة .[2]

وللأسف فقد اقتفى الكثير من الباحثين العرب والمسلمين أثار هذه المقاربات دون إعادة تدوير أو تبيئة ، وانزلوها إلى ميدان التجربة الاجتماعية الخاصة ببيئاتهم بنفس الروح –الفلسفة– والافتراضات والمنهجيات، في محاولة لتفسير هذه الظواهر،ولذا غالبا ما تكون نتائج بعض هذه الدراسات "مناحة" علمية مدعمة بالإحصائيات والأرقام والجداول الملونة؛ عن سلوكه–الجمهور– الغارق في مشكلات الهوية،العزلة ،الإدمان الفردانية ،الاغتراب ،اللهوية ،التفاهية ، ناهيك عن الانحطاط الأخلاقي والشراهة الاستهلاكية للمنتجات الثقافية ذات النزعة الغرائزية ، وغالبا ما

---

[1] –محمد عبد الحميد، نظريات **الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3، عالم الكتب، القاهرة:2014، ص251

[2] –كولن تورنر، ثورة الإيمان، **مجلة النور للدراسات الحضارية** العدد01 يناير، 2010، ص15

تنتهي بتحسر واضح على هذا الوضع مع توصية بترميم مناطق الإصابة لدى هذا "اليقظ"؟ ويبدو أننا نصف الأعراض دون أن نضع اليد على الأمراض ؟، إذ كيف يمكن تقبل وجود أمراض من هذا النوع في بيئة مسلمة؟ أو ليس الخلل في مستوى أخر لم يخضع للفحص والتشريح بالدقة المطلوبة؟

إن هذا لا يعني انكار النظرية الغربية أو رفضها وانما الدعوة الى البحث الجاد والعميق عن أعادة صياغتها وفق مقتضيات الواقع الاجتماعي العربي دون اقصاء لمتغيراته جميعها، وهناك الكثير من الدواعي لتأسيس منهجي ونظري يجبر كسور النظرية الغربية، ويستدرك عليها العناصر المهملة، مثل العناصر القيمية والأخلاقية والحضارية.

1-4-مشكلات تتعلق بالإجراءات المنهجية

أولا -مشكلة المنهج

تتصل مشكلة المنهج في الدراسات الإعلامية الميدانية ومنها دراسات الرأي العام بمشكلة المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموما ، ولعل أشهر الصعوبات التي تختص بها العلوم الإنسانية هو ما يسمى "بتفرد الظاهرة" ، ومحاولة التجريد والتعميم واسقاط خصوصية الظاهرة وتميزها قد ينطوي على تشويه لطبيعتها ويتصل بهذا ما يسمى التغيير السهل السريع للظواهر الإنسانية أو الاجتماعية[1] ، فدراسة المشكلات الإنسانية ذات محاذير منهجية بالغة الصعوبة ، إذ يصعب الإحاطة بجميع متغيراتها الفاعلة ،أو عزلها لدراستها معمليا كما في الظواهر الطبيعية ذات المنحى التجريبي ، كما تواجه مشكلة أساسية تتعلق بتغيرها السريع وصعوبة إعادة تمثيل الواقعة لدراستها ، ويكاد يكون من المستحيل الإحاطة بجميع مؤثرات الظاهرة الإنسانية لتداخل العوامل النفسية الشعورية واللاشعورية وتأثير عناصر من البيئة المحيطة...

وقد يسعى البعض إلى بناء ومماثلة الظاهرة معمليا بهدف تحويلها إلى الحقل التجريبي، وهوما ينطوي على مخاطرة أساسية تتعلق بالإحاطة التامة بجميع ملابسات الموقف، ومدى حيادية الباحث، ومدى كفاءته في تصور الظاهرة، وعدم ادلجته للموقف أي القبول بتركيبته الأيديولوجية، وعدم توجيهه حسب قناعاته.

[1] -يمنى ظريف الخولي، **مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها**، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة :2011، ص99

ومن المشكلات المنهجية أيضا سيادة البراديغمات والنظريات المناهج الغربية، والتمثيل الاسقاطي لها في تفسير هذه الظواهر الاتصالية في العالم العربي مثل النقدية، السبرنيطيقية، التفسيرية، الوظيفية البنيوية، التأويلية...،والثابت أن هذه النماذج إنما هي وليدة مقاربات علمية وتاريخية اجتهد أصحابها في تفسير الظواهر التي يدرسونها من خلالها ، وترتبط أيضا بالخلفية المعرفية وربما الأيديولوجية لهم، كما انها انعكاس للبيئة المنتجة لها ، وعليه فان الكثير من أبحاث في المجال في المنطقة لعربية والإسلامية لا يخلو من التسطيح أو ما يمكن تسميته "بالسهولة البحثية" الناجمة عن فقر فكري وتسيب أدواتي يخل بصرامة التقاليد الجامعية واخلاقياتها وتنعكس هذه السهولة حتى عند الاستناد الالي إلى بعض النظريات الإعلامية الجزئية الغربية ...علما أن أيا من تلك النظريات لا يمس الأسس الجوهرية في المجال الثقافي والحضاري في المنطقة العربية والإسلامية فتبقى "الإشكالية الحضارية" في تعبير مالك بن نبي مستثناة وبعيدة عن الانظار[1].

وأصل مشكلة الاسقاط التعسفي هذه مركبة ومتداخلة العناصر والأسباب، منها التاريخي ومنها الأيديولوجي ومنها الفقر والعجز عن الابداع الذاتي، ومنها ما يتصل أيضا بمحاولة تجاوز الإخفاق والعجز الحالي النظري والمنهجي، كما أن لهفتنا للحاق بركب الحضارة الغربية دفعتنا إلى تبني حلول الاخرين الجاهزة الحلول الغربية دون أن نتوقف في كثير أو قليل لنسأل أنفسنا إذا كان واقعهم وأزمتهم هو واقعنا وهي أزمتنا[2] على حد تعبير سيد البحراوي.

ولا بد أن نشير هنا الى أن المعرفة العلمية الإنسانية ذات طبيعة تراكمية، ولا مشكلة في الاخذ بها من مصادرها المختلفة، وهو دأب الحضارات المختلفة التي شهدت حالات مثاقفة كثيرة، وإنما يتحول الأخذ الى مشكلة حضارية، حين لا يتم التعامل مع هذه المعارف في حدود التمايز والخصوصية الثقافية، وعليه فإن أفضل تجاوز لهذه الحالة هو الإنتاج المعرفي المنفتح الذي يمكن أن يفرض نفسه عالميا.

ثانيا – مشكلات القياس

أ–بناء المقاييس

[1] –عزي عبد الرحمن، منهجية **الحتمية القيمية في الاعلام**، الدار المتوسطية، تونس:2013، ص9

[2] –سيد البحراوي، البحث **عن المنهج في النقد العربي الحديث**، دار شرقيات، القاهرة:1993، ص108

يذهب البعض إلى التشكيك في وجود الظاهرة ذاتها، حيث يرى بيار بورديو *Pierre Bourdieu* أنه لا يوجد ما يسمى بالرأي العام الحقيقي وأن قياسات الرأي العام ما هي إلا وسيلة من وسائل العمل السياسي وأن وظيفتها الأساسية هي إشاعة الوهم الذي مؤداه أن هناك رأيا عاما بينما هو ببساطة مجموعة من الآراء الفردية والتعبير عنه بالنسب المئوية أبعد ما يكون عن الحقيقة الفعلية، لأن الرأي العام ما هو إلا نسق من القوى والتوترات والصراعات في لحظة محددة ويلجأ أصحاب السلطة إلى أجراء تلك الدراسات في معرض احتياجاتهم إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم[1] ،وهو تقريبا نفس اتجاه الأستاذ عزي عبدالرحمن الذي اعتبره "مخيالا" فقط كما سبقت الإشارة اليه . ولعل "والتر ليبمان" *Walter Lippmann* قد عبر بصراحة شديدة عن هذا الموقف بقوله: أن الفرد بمفرده ليس لديه أراء بشأن كل القضايا العامة إنه لا يعرف كيفية توجيه القضايا العامة فهو لا يعرف ما يحدث ولماذا يحدث؟ وما الذي يجب حدوثه؟ إني لا أستطيع تخيل كيفية قدرته على المعرفة، ولا يوجد على الأقل سبب للتفكير في مجموعة من الأفراد الجهلاء في جماعة من الناس يمكن أن يكون لهم قوة موجهة ومستمرة في القضايا العامة[2].

وإذا كان هذا حال الظاهرة في بيئتها الأصلية التي تتمتع بقدر واف من الحرية والتناول الديمقراطي والمشاركة الحرة والفعالة في النقاش العمومي حول الظواهر والقضايا، فماذا يمكن القول عن العالم العربي؟ هل يوجد بها رأي عام فعليا؟ يرى البعض أن الرأي العام في دول الجنوب سطحي وفاعليته محدودة كما أن فرص وجوده إزاء القضايا المهمة والحيوية في الدول النامية فرص ضئيلة للغاية إذا وجد —ولو بين جمهور محدود–فهو رأي عام كامن ومن ثمة تصبح المشكلة كيف نقيس شيئا لا وجود له أو شيئا كامنا.[3]

ورغم هذه المحاذير إلا أن العالم العربي لم يخلو من دراسات للرأي العام، اجتهد أصحابها قدر الممكن في فحص الظاهرة، و وفي هذا السياق أنشئت مركز بحثة —على قلتها–تهتم بالقياس والاستطلاع له، بعض هذه المراكز تابع للجهات الرسمية مثل الجامعات والمراكز المتخصصة ...

[1] -Pierre Bourdieu, **L'opinion publique n'existe pas,** http://www.acrimed.org/article3938.html

[2] –نقلا عن جمال مجاهد، **الراي العام وقياسه**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة:2005، ص99

[3] –محمد علي محمود شومان، مرجع سابق، ص290

وبعضها خاص تابع لشخصيات أو مراكز خاصة ، ويمكن توصيف حالة وواقع هذه المراكز على النحو الاتي :

-مراكز دراسات وأبحاث الجمهور

تندر مراكز قياس ومتابعة الرأي العام في العالم العربي، باستثناء مصر والعراق وبعض الدول القليلة التي عرفت تجارب محتشمة ومتقطعة، وقامت هذه المراكز ببحوث عن الرأي العام مثل مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، المركز القومي المصري لدراسات الرأي العام، استجابة لمتغيرات سياسية واستراتيجية، سرعان ما توقفت وبقيت أن بحوث الكثير منها حبيسة رفوف المكتبات، ويمكن تصور وضع دراسات الرأي العام في الوطن العربي على النحو الاتي:

أ-دراسات تحت الطلب: أي تستجيب لأهداف وأغراض سياسية واقتصادية تجارية، أحزاب منظمات جماهيرية...، لتوظيفها في تحقيق مصالح ومكاسب محددة، انتخابات، تسويق أفكار، ...

ب-دراسات موضوعية محايدة نسبيا: وأهمها الدراسات والأبحاث الجامعية مثل أطروحات الدكتوراه وماجستير، جادة وموضوعية أجريت حول قضايا حيوية تهم الرأي العام العربي مثل قضايا الوحدة مثلا، لكنها لا تلقى اهتماما كبيرا بها، وغالبا يبقى حبيس رفوف المكتبات.

ج-دراسات تهدف إلى تعزيز وجهة النظر الرسمية: وتوظف توظيفا دعائيا تبريريا لسياسات بعينها بهدف إضفاء الصبغة الشعبية عليها، وغالبا ما تكون حتى الموضوعات المبحوثة تحت تأثير توجيهات رسمية، ويندر في العالم دراسات رأي حول اتجاهات وأراء الموطنين في النظام السياسي، أو السياسيات والخيارات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ...

د-دراسات مشكوك في وجهتها: في التسعينات من القرن الماضي نشرت الباحثة البريطانية Francis sondors دراسة بعنوان: من يدفع أجر العازف؟ الي أي أي والحرب الباردة الثقافية *Who Paid The Piber : The Cia and the cultural war* قدمت فيها أدلة عن تورط أجهزة مخابرات دولية على رأسها الس أي .في دعم وتمويل إجراء دراسات ثقافية متنوعة منها ما يتعلق اتجاهات الرأي العام العربي نحو القضايا الصراعية، وغيرها من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه ، وبالرغم من اننا لا نملك ادلة مادية ملموسة عن باحثين او مراكز تورطوا في هذا

المسعى الا ان الوكالة كما تقول :قامت بإدارة واجهة ثقافية متطورة جيدة التمويل في الغرب ومن أجل الغرب باسم حرية التعبير بعد ان اعتبرت الحرب الباردة معركة حول العقول جمعت المؤسسة ترسانة ضخمة من الأسلحة الثقافية من الصحف والكتب والمؤتمرات وحلقات النقاش والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية والجوائز[1] ، وقد وجهت في مصر تهم من هذا القبيل لمدير مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية ، الذي أشرف على العديد من استطلاعات الرأي ، ولا يُعلم على وجه الدقة مدى صحة هذه الاتهامات؟.

4-3-مشكلة العينة وطرق المعاينة

تفرز بدورها مشكلة العينة وطرق اختيارها في بحوث الرأي العام ، مشكلات أساسية تتصل بمصداقية البحث في حد ذاته ومدى موضوعيته، فبسبب غياب "إطار المعاينة" في حالة البحوث التي تستهدف التعرف على أراء الجماهير الواسعة ،يصبح من الصعب تعميم النتائج المحصل عليها من العينات غير الاحتمالية ، وتجعل من مسعى الباحث عرضة للمساءلة عن مدى حياديته وعدم تدخله في اختيار عينة تخدم توجهه أو يعضد بها رأيه ، وقد يقع في "أيديولوجية الاختيار" ،فمشكلة اختيار العينة وتمثيلها ليست مشكلة تقنية بحتة وإنما هي أساسا مشكلة منهجية ايديولوجية تتعلق باختيارات الباحث النظرية والسياسية والثقافية وبالمفاهيم والمناهج التي يتبناها [2]، ولا تقتصر هذه المشكلة على دراسات الراي العام فقط ، بل هي مسالة تمس كل البحوث الميدانية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4-4-مشكلات بناء أدوات جمع البيانات

تعد أدوات جمع البيانات الحلقة الواصلة بين البناء المنهجي والجانب الميداني ، فمن خلالها يمكن قياس الظاهرة والوقوف على معالمها وبالتالي تعكس الصدق والاتساق الداخلي بين مكونات البحث المنهجية والنظرية والميدانية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال احترام مجموعة المعايير والشروط المنهجية تتمحور حول "كفاءة" و"كفاية" الأداة ، في الإجابة عن التساؤلات أو اختبار الفرضيات ، ومن مظاهر قصور هذه الأدوات عدم اشتمالها على المتغيرات اللازمة لدراسة الظاهرة ، وقد

[1] -محمود القعود، المرايا المقعرة، **عالم المعرفة، العدد**272، أغسطس 2001، ص77

[2] - حميدة سميسم، **المرجع السابق**، ص232

يتجاوز البعض هذا المطلب حتى تغدو الأداة خالية من أي روح ثقافية وحضارية ، أي خلوها من الجانب القيمي ، فتحت مسمى الموضوعية يتم استبعاد القيم مثلا .

كما أن الأخطاء المتعلقة بمدى إجرائية المتغيرات ومؤشراتها وفئاتها يجعل من قياس الاتجاه أو الرأي والاستدلال عليها صعبا، إن لم يكن عبثيا، ونتيجة التساهل في التعاريف الإجرائية التي تحدد الجوانب المقيسة في الظاهرة بدقة، تغد الأداة مثل الدلو المثقوب، أضف إلى ذلك أيضا التساهل في تحكيم الأداة وتجريبها، لمعرفة مدى كفاءتها في دراسة الظاهرة، وفي العموم يمكن القول أن الفشل في بناء إطار منهجي دقيق مؤسس على قاعدة فلسفية فكرية، سيلقي بظلاله على جودة الأداة وصلاحيتها.

5-مشكلات تفسير وتحليل البيانات

ترتد المشكلات السابقة أليا على هذا الجزء من الدراسة، إذ أن عملية التفسير والتحليل لنتائج البحث من شأنها الوقوف على حقيقة الظاهرة ودور المتغيرات فيها، غير أن الاخفاق في بناء إطار منهجي متكامل متساند وظيفيا ومتسلسل منطقيا، واضح المعالم الإجرائية، يهدد بنسف النتائج ويجعلها محل شك، كما أن الإخفاق في بناء إطار نظري وعدم الاهتمام الكافي برصد المتغيرات الظاهرة والكامنة في الظاهرة يؤدي إلى تفسيرات جزئية ومبتورة إن لم تكن مشوهة وغير واقعية ، ويؤدي عدم الاهتمام الكافي بهذه العناصر إلى اختزال النتائج في مجموعة من الاحصائيات والنسب المئوية والمعاملات الإحصائية،

كما يؤدي غياب وعي الباحث بالرهانات الاجتماعية والحضارية للبحث المتميز ثقافيا عن مثيله في البيئات الأخرى، إلى تولد "الخلل المعرفي"، الذي ينتج أصلا عن عدم فهم جوهر المشكلة المدروسة، وطبيعة امتداداها وتشعباتها، فليست مشكلة الرأي العام هي الاتجاه بقدر ما هي" طبيعة التشكل الثقافي النفسي" لهذه الفئة المبحوثة، وطبيعة المتغيرات الفاعلة في الظاهرة ظاهرها وكامنها وأليات تشكلها وأليات توجيهها.

3-مشكلات تتعلق بتكوين المبحوثين

أ-غياب ثقافة الادلاء العلني بالرأي

يغلب على المبحوثين التكتم وعدم البوح بحقيقة الرأي والاتجاه نتيجة عدة عوامل منها طبيعة الثقافة في حد ذاتها، الخوف من التصريح الذي قد يجر إلى ما لا تحمد عقباه–حسب تصورهم–، التمويه، الكذب، الادلاء بمعلومات خاطئة، أو ما يتصل عموما بثقافة المشاركة في مثل هذه البحوث، وهي عوامل تجعل من النتائج المحصلة محل تحفظ، ويكون من الأسلم للباحث توظيف أكثر من أداة، خصوصا الملاحظة بالمشاركة لمقاربة حقيقة الظاهرة.

أما الشق الثاني فيتعلق بحقيقة الرأي المعبر عنه ومدى وعي المبحوث بحقيقة الظاهرة، في ظل هيمنة قوى مالية واجتماعية وإعلامية وسياسية وأمنية تقيد وتقولب الرأي وتوجهه نحو اتخاذ وجهات وقرارات تخدم أجندتها ومصالحها، وحينئذ تقيس هذه الاستطلاعات "عمليات تزييف الوعي"[1]

ب–التكوين العلمي والثقافي

من المفيد الإشارة إلى مشكلة تتعلق بترجمة المصطلح من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية، فالترجمة الحرفية "رأي" و"عام" تفتح المجال امام نقاش ثقافي حضاري حول مقبولية هذا المصطلح في الثقافة العربية الإسلامية، فهل يمكن الاعتداد برأي العوام حيال القضايا الأساسية وغير الأساسية؟ فنظام الشورى مثلا لا يتيح المجال أمام العوام بل يجعل اتخاذ القرار من صلاحيات أهل الحل والعقد، وحتى في الأنظمة المبنية على العصبيات يكون اتخاذ القرار شأن نخبة محددة، ويبدو أن الديمقراطية الامريكية قد تنبهت لذلك، فجعلت العامة أخر من يستشار في قرار انتخاب الرئيس، وإذا سلمنا جدلا بذلك وتماشيا مع ماهو شائع في العالم العربي، فما مدى أهلية العامة لاتخاذ القرار؟

فبالنظر إلى المستويات التعليمية والثقافية المتدنية و المتواضعة لدى الغالبية، وكذا غياب الدعائم الأساسية لتكوين "رأي" حيال القضايا المطروحة منها: الإعلام الحر والموضوعي والنزيه الذي يوفر قدر كافي من المعلومات والحقائق والاحصائيات عن الظواهر محل النقاش، وجود فضاءات عامة نقاشية حرة تسمح ببلورة الآراء، وجود مجتمع مدني ونخب شجاعة تقود الرأي وتنوره، غالب الظن أن هذه العناصر تكاد تكون منعدمة في العالم العربي أو مُوجهة ، وفي أحسن

[1] –محمد علي محمود شومان، **دور الاعلام المصري في تكوين الراي العام دراسة نظرية وميدانية**، مرجع سبق ذكره، ص292

أحوالها مكبلة بالإرث التاريخي والنزعة العصبية والميول العاطفية ، ومحكومة بمنظومة ولاءات ومصالح مالية سياسية أيديولوجية ضيقة.

ج-الثقافة السياسية وتجاوز إشكالية الخوف والصمت

تعتبر الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة التداول ، حيث ارتبط هذا المفهوم بالتوجهات السلوكية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، إذ بدا واعدا بتجاوز الكثير من المشكلات المثارة في علوم السياسة لاسيما تلك المتعلقة بكيفية تأثير الناس في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم معه على المستويين الكلي والجزئي ، وهكذا ظهرت دراسات عديدة تشير إلى اختلاف أنماط القيم والاتجاهات والمعتقدات من بلد إلى أخر بل وداخل البلد الواحد تبعا لاختلاف تجارب الحياة والخبرات التاريخية ومستوى التعليم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وفي ضوء ذلك شاع استخدام "الاقتراب الثقافي" ، وبدا أن ثمة ارتباطا بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي القائم ( )[1].

والثقافة السياسية انعكاس طبيعي لطبيعة التكوين العلمي والثقافي والخبرات والمعارف المتعلقة بالظاهرة محل النقاش العام ، حيث تمكن الافراد والجماعات من تبني أراء واتجاهات تخدم او تتوافق مع مصالحهم ،ويثير غياب الثقافة السياسية لدى الأفراد والجماعات ، إشكاليات تضرب في صميم الظاهرة أصلا ،وربما هو سبب انكار بيار بورديو *Pierre Bourdieu* لوجود ظاهرة الرأي العام [2]؛ وحينئذ لا يمكن الحديث عن التأثير في صناعة القرار أو اتخاذ القرار ، بل عن حشود تسودها عقلية القطيع و الإمعية والزبونية ،وتتنوع أساليب تسييرها بين الترهيب والترغيب ومن بين تلك الأساليب "صناعة الخوف في المؤسسات الإعلامية "؛وهي الوصول بالمتلقي إلى حالة من الشعور بالقلق والخوف والإحساس بعدم الأمن ، وعدم القدرة على تبني قرارا بشكل مباشر، جراء التعرض

[1]-عبد السلام علي نوير «الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية» **عالم الفكر**، العدد (01) المجلد 40 يوليو –سبتمبر 2011، ص7

[2] -*ierre Bourdieu*. **L'opinion publique n'existe,** www.hommemoderne.org/societe/socio/bourdieu/questions/opinionpub.html

إلى محتويات إعلامية ، يتم فيها التلاعب بالأخبار وتزييف الحقائق ومصادر المعلومات والبيانات، وتغيير المصطلحات واستبدال الكلمات، وضخ ذلك في أشكال إعلامية وقوالب درامية نصية أو سمعية أو مرئية، بشكل منظم ومنهجي أو ما يعرف بالحملات الإعلامية، تهدف في مجملها إلى زيادة الضبط الاجتماع والسياسي للقوى الشعبية، وتوجيهها إلى تبني اتجاهات وأراء وسلوكيات، متوافقة مع طبيعة أهداف الدوائر المستفيدة ،من "صناعة الطواعية" ،أو "صناعة الإذعان" على حد تعبير ادوارد هيرمان ونعوم تشومسكي[1] هذه ،ومن الأمثلة على ذلك الاسلاموفوبيا ،أي الخوف من الإسلام والمسلمين

د-غياب المجتمع المدني وضعف قادة الرأي:

يعد المجتمع المدني المشكل من الأحزاب والجمعيات والمنظمات الجماهيرية ، الرافد الأساسي في تكوين الثقافة السياسية لدى الرأي العام ،وفضاء نقاشيا حرا تتبلور فيه الآراء والأفكار وتتكون فيه الاتجاهات المختلفة حول القضايا المختلفة والمستجدات ، ولذا يعد حجر الأساس في الديمقراطية الحديثة ، غير أن تحوله إلى حالة الزبونية والإمعية والسعي الدائم إلى تحقيق مكاسب ومغانم مختلفة ، وتخليها عن مهامه التنويرية ، يقلص من فرص تكوين رأي عام مؤثر في القضايا المختلفة ، بل يحوله الى أجهزة تحشيد للمناسبات السياسية ولجان تأييد ومساندة دون أية نقاشات حرة وبناءة .

خاتمة

يمكننا في ختام هذا العرض أن نقف على ملامح مشكلات بحوث الرأي العام في العالم العربي عموما من خلال هذه المؤشرات الإجمالية:

مشكلات تتعلق بالبناء النظري أي المرتكز التحليلي الذي يوفر اطارا من الفرضيات التفسيرية للظاهرة، وهي في الغالب غربية المنشأ، وينتج عن توظيفها المباشر شروخا واختلالات معرفية، تجعل من هذه الدراسات اقترابات أو مقاربات ومحاولات تدور في فلك الظاهرة دون ان تلامس عمقها.

[1] -Edward s.Herman and Noam Chomsky ,***Manufacturing Consent: The Political of mass media***. Ed.Pantheon books.New york.1988

ومن بين هذه مشكلات ما يتعلق بالجهاز المفاهيمي، فمفهوم الرأي العام في حد ذاته مفهوم اشكالي بالنسبية للثقافة العربية الإسلامية، التي أفرزت تجربتها التاريخية الطويلة مفاهيم أخرى تستوعب طبيعة الظاهرة، وأكثر من ذلك يمكن أن يصبح مفهوم الرأي العام، من الناحية الفلسفية والعقدية مفهوم صدامي لمسلمات هذه الثقافة، إن المشكلة المفهومية في التقدير هي من أخطر المشاكل وصلبها.

وهناك مشكلات تتعلق بالجانب المنهجي الاجرائي كبناء المقاييس واختيار العينات المدروسة وخطورة التحيز أو "الانتخاب الأيديولوجي"، ويمكن اجتياز هذه المشكلات أخلاقيا، من خلال تحري الدقة والموضوعية والأمانة والنزاهة.

مشكلات تتعلق بظروف البحث ذاته وطبيعة المبحوثين، مثل السياق الاجتماعي والثقافي وطبيعة تشكله الميال الى التكمتم، والاحجام عن ابداء الراي علانية نتيجة ثقافة الخوف السائدة، وكذا انغلاق المجال السياسي وافتقار العالم العربي أصلا الى عناصر ومكونات ومقومات الرأي العام المتعارف عليها، ولذلك يشكك الكثيرون في وجود الظاهرة أصلا.